دور الرقمنة في الحد من الجرائم الكمركية*

نور رزاق عباس محسن[1] أ. م. د. نور حمزة حسين الدراجي[2]
razaiqnoor@gmail.com dr.noorh@uomustansiriyah.edu.iq
الجامعة المستنصرية– كلية القانون [1، 2]

تاريخ الاستلام 2025/11/13 تاريخ القبول 2025/12/14 تاريخ النشر 2025/12/22

الملخص:

كان الهدف من صدور قانون ضبط الأموال المهربة والممنوعة التداول في الأسواق المحلية المرقم 18 لسنة 2008 الحد من عمليات التهريب، إلا أننا نرى أنه لم يحقق ذلك الهدف لأنه حدد قيمة البضائع المهربة التي تدخل ضمن اختصاص هيئة الكمارك بمبلغ وقدره تقريبا مليونان ونصف المليون دينار وهذا المبلغ قليل جداً ولا يتناسب مع قيمة البضائع حالياً، مما يؤدي إلى أن تخرج الكثير من الحالات عن اختصاص تلك الهيئة؛ لذا نرى زيادة هذا المبلغ إلى خمسة وعشرون مليون دينار وهذا ما يسهم في تخفيف العبء على المحاكم، كذلك أوجب قانون الكمارك تقديم طلب لأجل أن تحرك الدعوى الجزائية ونظم سلطات موظفي الكمارك، فضلاً عن تنظيمه تشكيل المحكمة الكمركية وتبيان اختصاصها وجهة الطعن بالأحكام الصادرة عنها.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الجرائم الكمركية، اليات الرقمنة، الحوكمة.

The Role of Digitization in Reducing Customs Crimes

Noor Razzaq Abbas Mohsen[1] Assis. Prof. Dr. Noor Hamza Hussein Al-Daraji[2]
Al-Mustansiriya University- College of Law[1, 2]

Abstract

The aim of Law No. 18 of 2008 on the Control of Smuggled and Prohibited Money in Local Markets was to curb smuggling operations. However, we believe it has not achieved this goal, as it has set the value of smuggled goods falling under the jurisdiction of the Customs Authority at approximately two and a half million dinars. This amount is very small and does not reflect the current value of the goods, leading many cases to fall outside the jurisdiction of this authority. Therefore, we believe this amount should be increased to twenty-five million dinars, which would help reduce

* البحث مستل من رسالة ماجستير.

the burden on the courts, The Customs Law also requires the submission of a request to initiate criminal proceedings and regulates the powers of customs employees. It also regulates the formation of the Customs Court, clarifies its jurisdiction, and establishes the appeals process for its rulings.
Keywords: Digitalization, Customs Crimes, Digital mechanism. Governance.

المقدمة

تضطلع إدارة الكمارك بدور محوري في تنفيذ السياسة الكمركية التي تعتمدها السلطات العمومية، إذ تتولى مهمة مراقبة حركة السلع ورؤوس الأموال المتبادلة بين الداخل والخارج، بما يسهم في حماية الاقتصاد الوطني، وتشجيع الاستثمار، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وتخضع مختلف البضائع، سواء المستوردة أو المعدّة للتصدير، لإجراءات الرقابة الكمركية الصارمة، غير أنّ الممارسة العملية تُظهر وجود بعض المتعاملين الذين يسعون إلى استغلال الثغرات القانونية أو الإجرائية بهدف التهرب من الالتزامات الكمركية.

من هذا الإجراء قصد التغاضي عن تدابير الحظر المفروضة على حركة البضائع أو التقلص من دفع الحوق والرسوم الكمركية المستحقة، وهذا ما يعبر عنه بالغش الكمركي الغش الكمركي يمكن أن يتم داخل مكاتب الكمارك في شكل عمليات استيراد أو تصدير دون تصريح أو بتصريح خاطئ وهذا ما يسمى بالغش التجاري أو الغش المكتبي، كما يمكن أن يتم عن طريق الاستيراد أو التصدير خارج مكاتب الكمارك وهذا ما يعرف بالتهريب، وتدخل كل هذه النشاطات ضمن الاقتصاد غير الرسمي انطلاقا من مخالفتها للتشريع الكمركي.

مشكله البحث:

تعد الجرائم الكمركية من اهم المشاكل التي تواجهها الدولة نتيجة لخطورتها على امنها واقتصادها، ونتيجة للتطورات التقنية والرقمية في العصر الراهن اذ لم يعد العمل الكمركي قائما على الوثائق الورقية التقليدية، بل انتقل الى منظومات رقمية ومعتمدة قانونا تحفظ البيانات وتمنحها حجية الاثبات امام الجهات الرسمية، وفي ضوء المعطيات جاء هذا البحث للكشف عن التساؤلات التالية:

1- ما هو اثر الرقمنة للحد من الجرائم الكمركية.

2- وما هي اليات الرقمنة الحديثة الناجحة عالميا للحد من الجرائم الكمركية.

اهمية البحث:

تكمل اهمية الدراسة فيما يأتي:

1- ندره الدراسات العربية التي تتناول دور اداره الكمارك في الحد من الجرائم الكمركية، وبيان ما هي اليات الرقمنة الحديثة للحد من هذه الجرائم على حد السواء.

2- بيان اهم الاليات الرقمية للادارة الكمركية للحد من الغش وجرائم الكمارك.

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للرقمنة والجرائم الكمركية

الرقمنة ببساطة هي تحويل كل المعلومات عن كل شيء في الدولة من الأسلوب الورقي الذي يجتاح إلى أرشيفات كبيرة، وقد يصيبه التلف والضياع عند استخدامه إلى معلومات مخزنة في أجهزة كمبيوتر عملاقة، ويستطيع الكمبيوتر أن يتعامل مع هذه المعلومات بسهولة[1].

وبما أن أجهزة الكمبيوتر متصلة ببعضها عن طريق شبكات الإنترنت وغيرها، فإن نقل المعلومات من جهة لأخرى يتم في التو واللحظة، إلا أن ذلك يواجه بتحديات يجب على الدولة أن تواجهها، كما تواجه بمعوقات يجب أن تنتصر عليها، حتى تستطيع أن تحصل علي فوائد الرقمنة[2].

وقد جاء المبحث الاول بمطلبين تضمن **المطلب الأول ماهية الرقمنة الحديثة ودورها في الادارة الكمركية، وتناول المطلب الثاني الجرائم الكمركية واثرها على الاقتصاد الوطني.**

المطلب الأول

ماهية الرقمنة الحديثة وأهميتها في العمل الكمركي

شهدت الإدارة الكمركية العراقية تحولات كبيرة منذ بداية الألفية الثالثة، حيث كانت العمليات تعتمد بشكل كامل على الأنظمة الورقية التقليدية، الأمر الذي خلق فجوات كبيرة في الرقابة والمحاسبة، وسهل حدوث العديد من الجرائم الكمركية كالتهريب والتلاعب بالبيانات الكمركية، ومع بداية برنامج الحكومة الإلكترونية العراقي في عام 2019، بدأت وزارة المالية وهيئة المنافذ الحدودية بإدخال نظم رقمية متقدمة تهدف إلى توحيد الإجراءات وتحسين الكفاءة[3]، لذا سنبين في اطار هذا البحث تعريف الرقمنة في الفرع الاول واهميتها في تطوير الادارة الكمركية في الفرع الثاني منه.

الفرع الاول

تعريف الرقمنة الكمركية واهميتها

اولا: تعريف الرقمنة الكمركية:

لم يعرف المشرع العراقي الرقمنة، اما الفقه فقد عرفها بعدة تعاريف فمنهم من عرفها بانها :(العملية أو الإجراء الذي يهدف إلى تحويل المحتوى الفكري المتاح على وسائط التخزين الفيزيائية التقليدية، مثل الدوريات والمقالات والمخطوطات والكتب، إلى شكل رقمي). ويُعرِّفها آخرون بأنها:(تُطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأداة حيوية لتحقيق أهداف الإدارة الكمركية، حيث تدعم عمليات العمل الكمركي، بما في ذلك قبول ومعالجة البضائع والسلع المستوردة والمصدرة، بالإضافة إلى سداد الضرائب والرسوم المستحقة حتى انتهاء فترة الرقابة الكمركية على البضائع) وقد عرّفت منظمة الكمارك العالمية الرقمنة الكمركية بأنها: (نشاط إلكتروني أو آلي يُعزز من فعالية وكفاءة العمل الكمركي، ويُسهم في تنسيق الأنشطة الكمركية، مثل النظم الآلية للتخليص الكمركي، والتبادل الإلكتروني للمعلومات، والنوافذ الواحدة، فضلاً عن مواقع توصيل المعلومات التي تعزز من الشفافية باستخدام الهواتف الذكية).

عليه يمكن بدورنا تعريف الرقمنة الكمركية بأنها: (عملية تحويل العمل الكمركي من الوسائل التقليدية الورقية إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة، مما يسهم في تسهيل الإجراءات الكمركية من خلال تقليل الوقت، وإزالة التعقيدات، وتبسيط الإجراءات، وخفض التكاليف، وتسريع وتيرة انطلاق المشاريع الاستثمارية).

ثانيا: اهمية الرقمنة الكمركية

إن الهدف من استخدام التقنيات الحديثة والحوسبة السحابية والتعرف على الصور وغيرها من التقنيات الرقمية، وتعتمد هذه المبادرات على الاستفادة من أحدث التكنولوجيات لتحسين تدفق المعلومات بين المؤسسات التابعة للكمارك وتجارب المستخدم[4]، وتتجلى اهمية الرقمنة الكمركية بالأتي:

1- إدخال الإصلاحات الجوهرية والضرورية على كل من الإدارة والإجراءات الكمركية بهدف تحسين كفاءة عملية التخليص الكمركي وإحكام الرقابة عليها في الوقت نفسه بما يقود في نهاية المطاف إلى زيادة موارد الدولة من جراء زيادة الحصيلة الكمركية.

2- المعاونة في الشئون الخاصة بتبسيط وتوفيق المستندات والإجراءات الكمركية.

3- مؤازرة الجهود الرامية إلى تبنى سياسات دعم وتطبيق المعايير والنماذج العالمية، مثل نظام التبادل الإلكتروني للبيانات، لخدمة الإدارة والكمارك والنقل والمعروف باسم EDIFACT كأداة لتسهيل عملية إنجاز الصفقات في مجال التجارة الدولية.

4- تحسين درجة ومستوى المعقولية والتوقيت في مجال توفير بيانات التجارة الخارجية.

5- زيادة الحصيلة الكمركية والتي تعد في أغلب الأحوال مصدراً هاماً لميزانية الدولة في معظم الدول، ويتم ذلك من خلال الآتي[5] :

أ- ضمان الإفراج عن جميع السلع.

ب-حساب الرسوم بصورة صحيحة وكذلك الضرائب.

الفرع الثاني

التحول الرقمي للإدارة الكمركية وأثرها في الحد من جرائم الكمارك

يشير التحول الرقمي في الإدارة الكمركية إلى اعتماد الأنظمة الإلكترونية في جميع مراحل العمل الكمركي، من تسجيل البضائع، مرورًا بعمليات التفتيش والتحقق، وصولًا إلى إصدار المستندات الكمركية والتحصيل الإلكتروني للرسوم[6]، حيث أن التحول الرقمي يحقق العدالة الكمركية ويقلل التدخل البشري، وان الرقمنة تمنح المعاملات الإلكترونية نفس القوة القانونية التي تتمتع بها الوثائق الورقية، شرط أن تكون صادرة ضمن نظام معتمد تقنيًا وقانونيًا[7].

أولا: اهداف الرقمنة الكمركية :

يسعى التحول الرقمي في الكمارك لتحقيق مجموعة من الأهداف القانونية والإدارية اهمها :

1. **تبسيط الإجراءات** وتقليل عدد الخطوات الورقية، بما يعزز الالتزام بالنصوص القانونية.
2. **تحقيق الشفافية والعدالة** في المعاملات الكمركية[8].
3. **تعزيز التكامل المؤسسي** بين المنافذ الكمركية والجهات الرقابية الأخرى[9].
4. **رفع كفاءة العاملين** من خلال التدريب على الأنظمة الرقمية، بما يتوافق مع التشريعات الوطنية والدولية[10].
5. **الحد من التهرب الكمركي** عبر توثيق المعاملات إلكترونيًا وحفظها ضمن سجلات رقمية ذات حجية قانونية[11].

كما ويعتمد نجاح التحول الرقمي في الكمارك على مجموعة من المقومات القانونية والإدارية هي:

1. **الدعم القانوني والتشريعي** :من خلال قوانين الكمارك والتوقيع الإلكتروني في العراق.
2. **البنية التقنية المناسبة** لضمان أمن البيانات وسلامة المعاملات[12].
3. **التكامل المؤسسي** بين جميع الإدارات، بما يضمن الاعتراف القانوني للمعاملات[13].
4. **التدريب القانوني والفني للعاملين** لضمان الالتزام بالتشريعات الوطنية والدولية[14].
5. **الأمن السيبراني** لضمان حماية المعاملات القانونية الإلكترونية[15].

ثانيا: تحديات الرقمنة الكمركية في العراق

رغم النجاحات الكبيرة، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه الرقمنة الكمركية في العراق، أبرزها ضعف البنية التحتية لبعض المنافذ، المقاومة من بعض الموظفين التقليديين، والتحديات الأمنية المرتبطة بحماية البيانات الإلكترونية من الاختراقات. كما أن تكاليف التحديث المستمر للأنظمة الرقمية عالية وتحتاج إلى دعم مالي مستمر[16].

المطلب الثاني

الجرائم الكمركية وأثرها عل الاقتصاد الوطني

ان الجرائم الكمركية شأنها شأن بقية الجرائم تقوم على افعال يجرمها المشرع، كما انها تخضع للمبادئ الأساسية في التشريع الجنائي، ونظرا للتطور الكبير الذي اصبح نتعايش معه خصوصاً في مجال المعاملات الاقتصادية حيث اصبح الكل يسعى وراء الربح دون مراعاة القوانين والانظمة التي تنظم مجال الكمارك، فاصبح من السهل خرق هذه القوانين وارتكاب الجرائم الكمركية، **عليه سنتناول في هذا المطلب تعريف الجرائم الكمركية في الفرع الاول منه وأثرها على الاقتصاد الوطني في الفرع الثاني .**

الفرع الأول

تعريف الجرائم الكمركية

خلت اغلبية القوانيين الجنائية من تعريف الجرائم الكمركية لان وضع تعريف عام لها في القانون امر لا فائدة منه طالما ان المشرع يضع لكل نوع من الجرائم نصا خاصا في القانون محددا فيه اركانها وبين عقابها، **ولأهمية هذا الموضوع سنبين تعريف الجرائم الكمركية على النحو الاتي:**

تعرف الجريمة بالتشريع بانها: كل فعل او امتناع يتضمن ضررا عاما للمجتمع، ويستوجب المسؤولية، يتكفل القانون بيانه وفرض العقوبة على من يرتكبه[17].

ورد مصطلح الجرائم الكمركية في قانون الكمارك العراقي النافذ المرقم (23) لسنة (1984) المعدل تحت ثلاثة عناوين تضمنها الباب الخامس عشر منه في المادة (188) ولغاية المادة (220)، كما ونجد ان المشرع الكمركي العراقي لم يعرف الجرائم الكمركية بشكل قانوني صريح واكتفى بتعريف التهريب الكمركي في توضيح القصد من الجرائم الكمركية وقام بتقسيم الجرائم الكمركية الى انواع موضح تفاصيل كل جريمة، ويعرف التهريب في التشريع الكمركي :(بأنه إدخال أو إخراج البضائع خلافًا لأحكام القانون، وهو تعريف يشمل مختلف الوسائل الاحتيالية التي يلجأ إليها المهربون، بما فيها إخفاء البضائع أو تقديم وثائق مصطنعة أو التعامل بمنافذ غير رسمية)[18].

وعرف الفقه الجرائم بشكل عام بانها: "كل نشاط خارجي يصدر عن الانسان ويفرض القانون عقابا له، ويقصد بالنشاط هو الفعل الايجابي او السلبي، بمعنى ادق يقصد بها السلوك من الجسامة حد الاخلال بشرط جوهري من شروط كيانات الحياة الاجتماعية ووجودها او تطرف مكمل لاي شرط من الشروط "[19].

وتعرف ايضا بانها "النشاط الغير مشروع المرتكب عن عمد او اهمال سواء بالقيام بعمل او الامتناع عن القيام به يقرر القانون عقوبة او تدبير احترازي له"[20]، وعرفها اخرون بانها "عمل ايجابي او سلبي يتضمن اخلالا بالقوانيين واللوائح الكمركية ويقدر المشرع عقوبة من اجله "[21].

عليه ومن خلال مما تقدم يمكن بدورنا تعريف الجرائم الكمركية بأنها:" كل خلل بالقوانين والنظم الكمركية بفعل إيجابي أو سلبي يكون الهدف منه التهرب من الاعباء الجبائية او مخالفة احكام التجارة الخارجية، مما يترتب عنه فرض عقوبة على المخالف"

الفرع الثاني

اثر الجرائم الكمركية على الاقتصاد الوطني

تُعد الجرائم الكمركية من الظواهر الاقتصادية السلبية التي تفاقمت في العراق خلال العقود الأخيرة، وارتبطت بضعف الرقابة على المنافذ الحدودية واتساع نشاط التجارة الخارجية وتعدد الجهات المسيطرة على المعابر. وقد اتسع نطاقها بعد عام 2003 بسبب تفكك الأجهزة الرقابية وغياب التنسيق

المؤسسي، الأمر الذي خلق بيئة تسمح بتمرير البضائع من دون استيفاء الرسوم الكمركية أو الخضوع للفحص النوعي. وتتمثل الجرائم الكمركية في التهريب، وتقديم بيانات غير صحيحة، وتزوير منشأ البضائع، وإخفاء المواد الممنوعة داخل شحنات أخرى، وهي جرائم تؤدي إلى إضعاف قدرة الدولة على ضبط حدودها وتحصيل مواردها المالية، فضلًا عن تأثيرها المباشر على الاقتصاد الوطني.

وتتعدد الأسباب التي أدت إلى انتشار الجرائم الكمركية في العراق، ويأتي في مقدمتها الفساد الإداري والمالي داخل بعض مفاصل العمل الكمركي، حيث تُشير تقارير هيئة النزاهة إلى أن المنافذ الحدودية تُعد من أكثر المؤسسات تعرضًا لمحاولات الفساد والرشوة. ويُسهم هذا الفساد في تمرير بضائع غير خاضعة للفحص أو فرض رسوم أقل من القيم الحقيقية أو غضّ النظر عن المواد الممنوعة، مما يضعف منظومة الضبط الكمركي. كما أن التفاوت في الرسوم الكمركية بين العراق ودول الجوار شجع الكثير من التجار على اللجوء إلى التهريب لتحقيق أرباح أكبر، إلى جانب ضعف منظومة الفحص الإلكتروني التي لا تزال تعتمد الأساليب اليدوية، الأمر الذي يمنح مساحة واسعة للتلاعب في الوثائق والأوزان والقيم. ولا يمكن تجاهل الظروف الأمنية والسياسية التي مر بها العراق، والتي أوجدت منافذ غير رسمية استُغلت من قبل الشبكات المنظمة لتهريب السلع والأموال، مما وسّع دائرة الجرائم الكمركية بشكل كبير [22].

ويُعد تهريب البضائع أبرز صور الجرائم الكمركية وأكثرها تأثيرًا، إذ يترتب عليه خسارة مباشرة في إيرادات الدولة من الرسوم والضرائب، وتُقدّر بعض الدراسات حجم الخسائر بمئات ملايين الدولارات سنويًا نتيجة إدخال السلع دون تسجيل رسمي. كما يؤدي التهريب إلى إغراق السوق العراقية بمنتجات رديئة أو منتهية الصلاحية أو غير مطابقة للمواصفات، مما يهدد صحة المواطن ويضعف ثقة المستهلك بالسوق الوطنية. وتظهر هذه المشكلة بوضوح في سلع مثل المواد الغذائية والأدوية والأجهزة الكهربائية، حيث يدخل جزء كبير منها من دون فحص مختبري. كما يسهم التهريب في تدمير المنتج المحلي، لأنه يضع الصناعات العراقية في مواجهة سلع منخفضة السعر، إذ لا تتحمل السلع المهرّبة كلف الرسوم أو الضرائب أو متطلبات الفحص، ما يجعلها أرخص بكثير من السلع المنتجة داخل العراق، وبالتالي يدفع العديد من المصانع الصغيرة والمتوسطة إلى الإغلاق أو تقليص إنتاجها[23].

ولا يقتصر أثر الجرائم الكمركية على الجانب الاقتصادي المباشر، بل يمتد ليشمل آثارًا اجتماعية عميقة، أبرزها زيادة معدلات البطالة بسبب تراجع الصناعات المحلية وعدم قدرة الشركات الوطنية على منافسة السلع المهرّبة. ومع فقدان الدولة جزءًا كبيرًا من إيراداتها، تتراجع قدرتها على تمويل الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنى التحتية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وانتشار الفقر في بعض المحافظات. كما تسهم الجرائم الكمركية في توسع شبكات الفساد والجريمة المنظمة، إذ ترتبط عمليات التهريب عادةً بجهات نافذة تمتلك القدرة على حماية مصالحها من خلال التأثير على بعض الموظفين أو الأجهزة الأمنية، وهذا يشكل تحديًا للأمن الوطني ويُضعف ثقة المواطن بالدولة. ويمتد الأثر كذلك إلى تشويه السياسة التجارية للدولة، لأن البيانات الرسمية للاستيراد لا تعكس الحجم الحقيقي للبضائع الداخلة، مما يؤدي إلى قرارات اقتصادية خاطئة وغير قائمة على معلومات دقيقة [24].

وقد أسهمت المنظمات الدولية، مثل منظمة الكمارك العالمية، في توضيح خطورة الجرائم الكمركية وارتباطها بحركة التجارة الدولية، مؤكدة أن التهريب لا يشكل فقط مخالفة كمركية، بل يمثل جريمة عابرة للحدود تؤثر على الاقتصاد والأمن. وتشير تقارير المنظمة إلى أن غياب الأنظمة الإلكترونية في المعابر الحدودية ووجود تعدد غير منظم في الجهات المسؤولة عن التفتيش يزيد من احتمالية التهريب والتلاعب في الوثائق التجارية. وفي الحالة العراقية، يشير الخبراء إلى ضرورة تبني نظام النافذة الواحدة الذي يربط جميع الجهات الرقابية إلكترونيًا، مما يقلل الاحتكاك بين الموظف والمستورد ويحد من الفساد. كما تؤكد المنظمة أن وجود قواعد بيانات موحدة وتطبيق نظام تتبع الشحنات يسهم في اكتشاف عمليات التلاعب والتهريب قبل وصول البضائع إلى المنافذ [25] .

ورغم الجهود التي تبذلها الدولة للحد من الجرائم الكمركية، إلا أن هذه الجهود ما تزال بحاجة إلى تعزيز شامل، خصوصًا في مجال الإصلاح الإداري، إذ يتطلب الحد من هذه الظاهرة اعتماد برامج تدريب متقدمة لموظفي الكمارك وتطوير الكوادر الفنية القادرة على كشف التلاعب في الوثائق والفواتير. كما أن تعزيز الرقابة الداخلية وتفعيل التدوير الوظيفي يقللان من احتمالية نشوء علاقات فساد بين بعض الموظفين وبعض التجار. ويبرز أيضًا ضرورة تعديل بعض بنود قانون الكمارك لتكون أكثر ردعًا للشبكات الكبيرة التي تنفذ عمليات التهريب. كما ينبغي العمل على تطوير البنية التحتية للمنافذ

الحدودية من خلال إدخال أجهزة كشف متطورة وتوسيع نطاق استخدام الفحص قبل الشحن لضمان وصول البضائع بعد التحقق من أسعارها ومواصفاتها وبلد منشأها. وتُعد معالجة التفاوت في الرسوم الكمركية بين العراق ودول الجوار من الخطوات الأساسية، لأن هذا التفاوت يمثل أحد أهم المحركات الاقتصادية التي تغذي نشاط التهريب بشكل مستمر [26].

المبحث الثاني

آليات الرقمنة الحديثة للحد من الجرائم الكمركية

تستند اليات الرقمنة الحديثة نجاحًا ملحوظًا في الحد من الجرائم الكمركية بعد إدخال الأنظمة الرقمية الشاملة، وفي أطار هذا البحث قسم هذا المبحث الى مطلبين، سنتناول في **المطلب الاول الوسائل التكنولوجية الحديثة في مكافحة الجرائم الكمركية والمطلب الثاني تعزيز الحوكمة والشفافية الرقمية في المنافذ الكمركية**

المطلب الاول

الوسائل التكنولوجية الحديثة في مكافحة الجرائم الكمركية

تُعد التكنولوجيا الحديثة اليوم أحد أهم الأساليب الفاعلة في مكافحة الجرائم الكمركية، نظرًا للتطور الكبير في أساليب التهريب والالتفاف على الأنظمة الكمركية سواء عبر الحدود البرية أو البحرية أو الجوية. وقد انتشرت في السنوات الأخيرة أشكال متعددة من الجرائم الكمركية ترتبط بتزوير المستندات، والغش التجاري، وتغيير بلد المنشأ، وتهريب البضائع المحظورة أو الممنوعة، إضافة إلى تقديم بيانات مضللة بشأن قيمة البضائع أو كمياتها، لذا سنتناول في الفرع الأول من هذا المطلب الوسائل التكنولوجيا الحديثة لردع الجرائم الكمركية، واليات الرقمنة الكمركية في الفرع الثاني منه .

الفرع الأول

الوسائل التكنولوجية الحديثة لردع الجرائم الكمركية

ونتيجة تعقّد هذه الجرائم وارتباطها غالبًا بشبكات منظمة تمتلك قدرات مالية وتقنية، أصبح من الضروري إدخال تقنيات متقدمة في المنافذ الحدودية العراقية، بهدف تحسين الرقابة، وتسريع إجراءات الفحص، والحد من عمليات الفساد الإداري، عبر الاعتماد على الوسائل الإلكترونية التي تقلل من

الاحتكاك بين الموظف والمستورد. وقد أثبتت التجارب الدولية أن الدول التي اعتمدت نماذج التكنولوجيا الكمركية الحديثة قد شهدت انخفاضًا كبيرًا في حجم التهريب وزيادة في الإيرادات الحكومية، وهو ما يجعل هذه التقنيات خيارًا استراتيجيًا للعراق في ظل التحديات الاقتصادية الحالية [27].

وتشكّل أنظمة الفحص بالأشعة (X-Ray Scanners) إحدى أهم الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تعتمدها الكثير من الدول لمواجهة الجرائم الكمركية. إذ تعمل هذه الأجهزة على كشف محتويات الحاويات والشاحنات من دون الحاجة إلى فتحها، مما يقلل الوقت المستغرق في عمليات التفتيش ويكشف المواد المخفية أو الممنوعة التي قد تُدمج داخل شحنات قانونية. وتعتمد هذه الأنظمة على تقنيات التصوير المتعدد المستويات التي تظهر المواد العضوية والمعادن والأجسام الصلبة بدقة عالية. وقد أثبتت التجارب في العديد من المنافذ العالمية أن استخدام أجهزة الفحص المتطورة أدى إلى تقليل عمليات التهريب بنسبة تتجاوز 40%، خصوصًا في المواد عالية المخاطر مثل السجائر، والأدوية، والمواد الكيميائية، والأجهزة الإلكترونية. ويعاني العراق حتى الآن من محدودية أعداد الأجهزة المتطورة في المنافذ الحدودية، إضافة إلى وجود أجهزة قديمة لا تتوافق مع حجم التجارة الحالية. ولذلك فإن تحديث هذا النظام يُعد أحد أهم المتطلبات الأساسية لتحسين الرقابة الكمركية [28].

ومن الوسائل المهمة أيضًا نظام النافذة الواحدة (Single Window System)، وهو نظام إلكتروني يهدف إلى جمع جميع الجهات الرقابية (الكمارك، الصحة، الزراعة، المواصفات، الأمن) في منصة إلكترونية موحدة، بحيث يقدّم التاجر بياناته مرة واحدة دون الحاجة إلى مراجعة كل دائرة على حدة. ويسهم هذا النظام في تسريع إنجاز المعاملات، ويقلل فرص الفساد الإداري عبر تقليل التواصل المباشر بين الموظف والمراجع، كما يتيح تتبع سير الإجراءات بشكل شفاف. وتتبنى العديد من الدول المتقدمة هذا النظام لقدرته على دمج البيانات ومقارنتها بشكل مباشر، الأمر الذي يساعد في اكتشاف التلاعب في الفواتير أو منشأ البضائع. وفي العراق، ما تزال محاولات تطبيق هذا النظام محدودة، لكنها جزء من مشروع الإصلاحات الكمركية التي تعمل عليها وزارة المالية. ويشير خبراء الاقتصاد إلى أن إدخال النافذة الواحدة سيُحدث نقلة نوعية في ضبط حركة البضائع ويقلل من ازدواجية الإجراءات التي يستغلها بعض الفاعلين لتحقيق مكاسب غير قانونية [29].

وترتبط مكافحة الجرائم الكمركية أيضًا باستخدام أنظمة تتبع الشحنات (Tracking Systems)، والتي تعتمد على الربط الإلكتروني بين بلد التصدير وبلد الاستيراد، مما يتيح مقارنة البيانات الخاصة بالوزن، والسعر ، ومحتوى الشحنة، وتاريخ خروجها ووصولها، ومعرفة أي تغييرات قد تطرأ على المعلومات أثناء الطريق. وتمنع هذه الأنظمة عمليات التلاعب بالفواتير أو تغيير مسار البضائع. كما تُستخدم تقنيات تحديد المواقع (GPS) لتتبع حركة الشاحنات داخل البلد، وهو ما يقلل محاولات تهريب جزء من الشحنة قبل وصولها إلى المنفذ أو المستودع الكمركي. وفي بعض الدول، ترتبط هذه الأنظمة بتطبيقات حكومية تسمح بإرسال إنذارات تلقائية عند خروج الشاحنة عن المسار المحدد، مما يقلل احتمالات تهريب البضائع. ويعد غياب هذا النوع من الأنظمة في العراق أحد الأسباب التي تسمح بانتشار التلاعب خاصة في شحنات المواد الغذائية والإنشائية [30].

ولا تقل أهمية أنظمة التحقق الإلكتروني من المستندات (E-Documentation Verification) عن أهمية الأنظمة الأخرى، إذ تعتمد هذه التقنية على قاعدة بيانات كامنة تسمح بالتحقق من صحة شهادة المنشأ، والفاتورة التجارية، وشهادة الجودة، والوثائق الصحية أو الزراعية. ويساعد هذا التحقق في كشف المستندات المزورة، التي تُعد أحد أكثر الوسائل المستخدمة في عمليات التهريب. وفي حالات كثيرة، يعتمد المهرّبون على فواتير بأسعار غير حقيقية، أو شهادات منشأ مزيفة، أو وثائق مستنسخة لا تحمل أختامًا رسمية. ويسمح هذا النظام بمقارنة الوثائق مع سجلات الدول المصدّرة أو مع قواعد البيانات الدولية الخاصة بالمواصفات، مما يقلل من حالات الغش التجاري ويمنع دخول بضائع غير مطابقة أو منتهية الصلاحية. كما يسهم النظام في تقليل الضغط على الموظف الكمركي وتخفيف العبء على لجان الفحص [31].

وتُعد الرقمنة الشاملة للعمل الكمركي خطوة أساسية لضبط الجرائم الكمركية، خاصة عبر استخدام أنظمة إدارة المخاطر (Risk Management Systems) التي تعمل على تمشيط البيانات المتعلقة بالتجار والشركات وأنواع السلع وبلدان المنشأ، وتحديد مستوى الخطورة لكل شحنة. ويتيح هذا النظام التركيز على الشحنات التي تحمل مؤشرات خطر أعلى، مثل التناقض بين الوزن المعلن والوزن الفعلي، أو اختلاف الأسعار عن المتوسط العالمي، أو كون الشركة المستوردة لديها سجل سابق من المخالفات. وتستخدم المنظمات الكمركية المتقدمة هذه الأنظمة لتقليل الوقت الضائع على الشحنات

الآمنة والتي لا تحتاج فحصًا دقيقًا، وفي الوقت نفسه تكثيف الجهد على الشحنات المشبوهة. ويمكّن هذا النظام العراق من تقليل زمن التخليص الكمركي ومنع التجار من التلاعب بالمستندات، إضافة إلى تحسين كفاءة العاملين وتوجيه الجهود نحو مراقبة الأنشطة ذات المخاطر العالية [32].

وتحدث نقلة مهمة أيضًا باستخدام قواعد البيانات الدولية المشتركة (International Shared Databases)، مثل قواعد بيانات السلع المقلدة، والفواتير العالمية، وأسعار الاستيراد المرجعية، والتي تساعد إدارات الكمارك في التحقق من الأسعار الحقيقية للسلع. وتُعد هذه الأدوات من أكثر الوسائل فاعلية في مواجهة التلاعب بقيمة الفواتير، وهي جريمة شائعة في المنافذ العراقية حيث يتم التصريح بقيمة أقل من الأسعار العالمية لتخفيض الرسوم الكمركية. ويسمح الربط مع هذه القواعد بكشف الفرق بين السعر المصرّح به والسعر العالمي، مما يؤدي إلى إعادة تقييم الرسوم واسترداد حقوق الدولة. كما يعتمد النظام على المعايير الموحدة التي تصدرها منظمة الكمارك العالمية، مثل رموز النظام المنسق (HS Codes) التي تُعد المرجع الدولي لتصنيف البضائع[33].

الفرع الثاني

اليات الرقمنة الكمركية

تمثل آليات الرقمنة الكمركية خطوة أساسية في تطوير العمل الكمركي من خلال اعتماد التقنيات الحديثة في إجراءات الفحص والتخليص والمتابعة. وتسهم هذه الآليات في الحد من الفساد وتقليص الوقت والكلفة، عبر أتمتة البيانات وتبسيط الإجراءات. كما توفر الرقمنة بيئة عمل أكثر شفافية ودقة، مما يعزز كفاءة التحصيل الكمركي ويدعم حركة التجارة الدولية. وتأتي على نقاط وكالاتي:-

اولاً: نظم البيانات المركزية:

اعتمدت الهيئة العامة للكمارك على إنشاء قاعدة بيانات مركزية تشمل جميع المعاملات الكمركية في المنافذ الحدودية، بحيث يتم تسجيل كل البضائع المستوردة والمصدرة إلكترونيًا مع تحديد قيمتها وبيانات المستوردين والمصدرين. وقد أظهرت الدراسات أن وجود هذه القاعدة يقلل من احتمالات التلاعب في الفواتير بنسبة تجاوزت 20% خلال العام الأول من التطبيق[34].

ثانياً: أنظمة الفحص الإلكتروني:

استخدام **أجهزة المسح الإشعاعي (X-Ray Scanners)** في المنافذ الحدودية، المرتبطة بالنظام الإلكتروني المركزي، ساعد على كشف التلاعب في محتويات الحاويات بسرعة ودقة عالية، حيث يمكن مقارنة الصور الناتجة مع البيانات المسجلة إلكترونيًا ومعرفة أي مخالفة أو تهريب محتمل. هذه التقنية ساهمت في ضبط العديد من حالات التهريب خلال عام 2023–2024 [35].

ثالثاً: التتبع الإلكتروني للشحنات:

تم إدخال **نظام تتبع الشحنات GPS** لربط جميع شركات النقل بالمنافذ الكمركية. يتيح هذا النظام متابعة حركة البضائع في الزمن الحقيقي، وكشف أي انحراف عن المسار المحدد. وقد ساعد ذلك في الحد من التهريب الداخلي وتحقيق انضباط كامل في عملية نقل البضائع[36].

رابعا: لنافذة الواحدة الإلكترونية:

تعتبر **النافذة الواحدة الإلكترونية** مشروعًا محوريًا في استراتيجية الرقمنة الكمركية العراقية، حيث تتيح إدخال بيانات الاستيراد والتصدير مرة واحدة فقط، مع ربط جميع الجهات المعنية مثل وزارة التجارة، ووزارة المالية، وهيئة الضرائب، والمنافذ الحدودية. يساهم هذا النظام في تقليص التعامل المباشر بين الموظف والتاجر، ما يقلل فرص الرشوى والتلاعب بالقيم الحقيقية للبضائع[37]

خامسا: لتوقيع الإلكتروني والأرشفة الرقمية

أصبحت جميع المستندات الكمركية تخضع الآن لنظام التوقيع الإلكتروني والأرشفة الرقمية، مما يضمن سلامة البيانات ويمنع أي تعديل أو تلاعب غير مصرح به. لكل معاملة توقيع رقمي خاص بالموظف المسؤول، ما يجعل أي تعديل غير قانوني قابلاً للكشف فورًا[38].

سادسا: التدريب وبناء الكفاءات الرقمية

لضمان نجاح التحول الرقمي، تم تنفيذ برامج تدريبية مكثفة للموظفين الكمركيين حول استخدام الأنظمة الرقمية الحديثة، بما في ذلك معالجة البيانات، استخدام أجهزة الفحص، وتحليل المعلومات بشكل إلكتروني. وقد أظهرت الدراسات أن مستوى الكفاءة الرقمية للموظفين ارتفع بنسبة 35% خلال أول سنتين من تطبيق هذه البرامج[39].

المطلب الثاني

تعزيز الحوكمة والشفافية الرقمية في المنافذ الكمركية

تُعد المنافذ الحدودية من العناصر الأساسية في البنية والأمنية والاقتصادية لكافة الدول وكما تمثل نقاط الاتصال الحيوية بين الدول وتؤدي دوراً محورياً في تنظيم حركة التجارة الخارجية، في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة، حيث أصبح من الضروري تبني معايير الحوكمة والشفافية الرقمية في إدارة هذه المنافذ، وذلك لضمان كفاءة العمل والحد من الغش والفساد وتعزيز الثقة بين مختلف أصحاب المصلحة، ولأهمية هذا الموضوع سنتناول في هذا المطلب استعراض جوانب الحوكمة والشفافية الرقمية في المنافذ الحدودية، سنبين في الفرع الاول الأطر التشريعية والتقنية لتطبيق الحوكمة الرقمية، وفي الفرع والثاني سنبين تجارب الدول الناجحة من خلال التحول الرقمي في النطاق الكمركي .

الفرع الأول

الأطر التقنية والتشريعية للحوكمة الرقمية في المنافذ الحدودية

تم تعزيز الحوكمة في المنافذ الكمركية وتم ربط النظام الرقمي الكمركي مع الجهات الرقابية الأخرى لضمان الشفافية الكاملة في المعاملات وأظهرت التقارير الرسمية أن هذا الربط الإلكتروني أسهم في زيادة الإيرادات الكمركية بنسبة تصل إلى 18% مقارنة بالفترات السابقة[40]. وقد ازدادت الشفافية ومراقبة حركة البضائع داخل الحدود حتى أظهرت تقارير هيئة الكمارك أن عدد القضايا المتعلقة بالفساد الكمركي انخفض بنسبة 22% منذ تطبيق الأنظمة الرقمية الحديثة[41].

وقد اعتمدت ادارة الكمارك في خضم تصديها للتهريب بكل أشكاله عدة وسائل، انطلاقا من الترسانة القانونية المتمثلة في المدونة الكمارك والضرائب غير المباشرة ومجموعة من الوسائل التقنية من خلال رقمنة جميع تعاملاتها والعمل داخلها ونزع الصبغة الورقية والمادية و استعمال الوسائل التقنية الحديثة ووضعها رهن الشارة أعوانها للتسهيل عملها في محاربة كل أشكال التهريب كما اعتمدت ادارة الكمارك على الأنظمة المعلومائية (BADR) في تنظيم تدخلاتها وعملها وتعيين الموظفين المكلفين بالمراقبة بشكل يمكن من تفادي كل أشكال الفساد والمحسوبية والزبونية، ومحاربة كل أشكال التعاون مع المهربين وإفشاء معلومات سرية حول نوايا لتدخلات الإدارة في الميدان[42]، وتتحقق الحوكمة

وشفافية العمل الكمركي من خلال تعزيز كفاءة الموارد البشرية والبينات المكلفة بمكافحة التهريب بإدارة الكمارك، وسنبينها كالاتي:

اولا– الموارد البشرية:

لهذا الأساس قامت إدارة الكمارك بإحداث مجموعة من الوحدات (bigade، زمرة) تنظم تحت شعيبات subdivision التي تضم عدة نوعين أو أكثر من الزمر، والتي تختص بالأساس بمهمة الحراسة وبمكافحة التهريب والمخدرات عبر جميع التراب الوطني، وتنتظم هذه الوحدات في كامل المديريات الجهوية، وتتكون في جلها من ضباط وحراس كمارك مكونين ومتمرسين بهذا التخصص، وترتدي الزي الرسمي في تدخلاتها الميدانية وتختلف باختلاف نطاق عملها وتخصصها، موانئ أو مطارات أو جغرافيا عبر الطرق والطرق السيارة[43] .

ثانيا– البنيات المكلفة بمكافحة التهريب بإدارة الكمارك:

لتنظم إدارة الكمارك على كامل التراب الوطني، وككل **عمل إداري** تقوم به إدارة الكمارك، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة التهريب، يجب أن يتم وفق **مبدأ المشروعية والضوابط القانونية**، فمدونة الكمارك تضمنت بعض المقتضيات المتعلقة بالعمل الكمركي فيما يتعلق بالتفتيش، والضمانات القانونية له ونست على الغرامات المالية في مواجهة مستهني التهريب، تاركة ما تبقى من الآليات للدوريات والوثائق الداخلية الصادرة عن إدارة الكمارك والضرائب غير المباشرة[44].

ان عمل إدارة الكمارك في الميدان يتم عبر فرق متنقلة تتكون غالبا من حراس الجسار لن تنتمي تحت رئاسة وإشراف ضباط الكمارك، الغرض منه هو التصدي لظواهر التهريب التي نجحت في اجتياز الحدود برية أو بحرية أو جوية، وترتكز هذه الفرق في عملها على قواعد أساسية، تتمثل في السرية التامة، لتفادي انتقال الأخبار عن القيام بإحدى عملياتها للمهربين استقبال المعلومات وتحليلها واستغلالها استغلال جديا ثم تقسيم وحداث العمل (كته dadhemet) على الطرق والمنافذ المستعملة للتهريب بشكل يمكن من خلاله وضع طوق لمحاصرة المهربين ووضعهم بين فكي الكماشة[45].

الفرع الثاني

تجارب الدول الناجحة في استعمال التحول الرقمي للمنافذ الحدودية

اعتمدت عدة دول تجارب ناجحة يمكن أن تكون نموذجًا للعراق، ومزجت بين **القوانين الوطنية والرقمنة** سنبينها كالاتي:

1. **نظام التخليص الكمركي الآلي(ASYCUDA)**
   - مستخدم في عدة دول عربية وأفريقية، يتيح **إتمام الإجراءات الكمركية إلكترونيًا**، مع توفير سجلات رقمية دقيقة يمكن الاحتجاج بها قانونيًا.
   - يواكب المعايير الدولية، مثل **اتفاقية كيوتو المعدلة** و**اتفاقياتWCO** ، ما يمنح المشروعات القانونية إطارًا متينًا للتطبيق.
2. **أنظمة المراقبة الذكية والمعتمدة على الذكاء الاصطناعي(AI Customs Monitoring)**
   - تتيح الكشف المبكر عن الشحنات المشبوهة أو غير المطابقة قانونيًا، مع إخطار الجهات الرقابية فورًا.
3. **منصات الربط الدولية بين الكمارك**
   - تبادل البيانات إلكترونيًا بين الدول يقلل التهريب عبر الحدود ويضمن **التقيد بالقوانين الوطنية والدولية.**
   - أن الربط الرقمي بين الكمارك في الدول العربية أدى إلى كشف عمليات تهريب كانت مستعصية على الأنظمة التقليدية[46] .
4. **أنظمة التحقق من الوثائق الإلكترونية باستخدام البلوكتشين**
   - تتيح تأكيد أصالة المستندات الرقمية ومنع التلاعب أو النسخ المزورة.
   - أن استخدام البلوكتشين في الإدارة الكمركية يعزز **الحجية القانونية للمستندات الإلكترونية** ويحد من المخالفات[47].

الخاتمة

وفي نهاية بحث آليات الرقمنة الحديثة للحد من الجرائم الكمركية، لابد ان يؤخذ على التعريف الذي أورده المشرع العراقي انه أطلق لفظ الرسوم الكمركية على الفريضة المقررة في قانون التعرفة الكمركية بدلاً من الضرائب الكمركية، وهذا خلاف الأصول وأن الأمر يتطلب أن يعدل المشرع عن هذه التسمية ويطلق لفظ الضرائب الكمركية بدلاً من الرسوم الكمركية. لذلك خرج البحث بعدة نتائج وتوصيات نذكر منها التالي:

أولاً: الاستنتاجات:

1. تصنف جريمة التهريب الكمركي كواحدة من الجرائم الاقتصادية الخطيرة، وقد نظم المشرع احكامها تفصيلياً في المواد (191- 196) من قانون الكمارك رقم 23 لسنة 1984، التي تعنى هذه المواد بتحديد الافعال المكونة لجريمة التهريب وشروط ارتكابها.
2. ينقسم التهريب الكمركي على قسمين تبعاً للأساس الذي يبنى عليه التقسيم فمن حيث ألحق الذي يتم الاعتداء عليه يقسم التهريب الكمركي إلى تهريب ضريبي وآخر غير ضريبي ومن حيث الركن المادي للجريمة ينقسم على تهريب حقيقي وآخر حكمي.
3. خص قانون الكمارك المرقم 23 لسنة 1984 المعدل المادتين 194 و 195 منه لعقوبة جرائم التهريب الكمركي وذلك بفرض عقوبات سالبه للحرية كالسجن المؤبد أو المؤقت وعقوبات مالية متمثلة بالغرامة المالية والمصادرة كتعويض مدني لإدارة الكمارك.

ثانياً: التوصيات:

1. ندعو إلى تطوير أعمال الهيئة العامة للكمارك وتجهيز العاملين فيها بأجهزة تمكنهم من استخدام التكنلوجيا الحديثة في الكشف المبكر عن حالات التهريب، بالإضافة إلى استخدام الأتمتة (الربط الإلكتروني للجهات والدوائر المعنية بالاستيراد والتصدير) في عمليات التخليص الكمركي.
2. إن فرض عقوبة الاعدام على من يرتكب جريمة تهريب المركبات الكبيرة حسب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم 95 في 1994/7/27 والذي لازال ساري المفعول أصبح غير مناسب، لذا، نوصي بإعادة النظر في هذه العقوبة والغاء القرار المذكور، وكذلك الحال ولنفس الأسباب المذكورة

نقترح الغاء قرار مجلس قياده الثورة المنحل المرقم (76) في 1994/6/29 الذي شدد عقوبة جريمة التهريب في وقت صدوره واعادة العمل بالمواد القانونية التي كانت نافذة قبل صدور القرار.

الهوامش:

(1) التحول الرقمي تاريخ الاطلاع: ٢٢/٤/٢٠٢٤، متاح على رابط: https://aws.amazon.com

(2) لواتي خاتمة خالد رجم، مثال ابتسام منقوري، الثقافة الرقمية كأحد دعائم التحول الرقمي، دراسة نظرية المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية الجزائر: المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ٢٠٢٢م، ص105-106.

(3) الحسيني، زينب عبد الرضا، الإدارة الإلكترونية في المنافذ الحدودية العراقية، ط1، جامعة بغداد، 2021، ص79.

(4) فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تطوير الأداء الكمركي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية أمثلة عربية مختارة، مصر، 2006، ص49.

(5) كمال حمدي، جريمة التهريب الكمركي وقرينة التهريب، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1997، ص20.

(6) حليس عبد القادر، نموذج المؤسسة الكمركية المستدامة- دراسة حالة كمارك دبي، بحث منشور في مجلة التنظيم والعمل، مجلد11، العدد3، 2022، ص35.

(7) د. فداء حامد، الإدارة الإلكترونية: الأسس النظرية والتطبيقية، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الاردن،2020، ص57.

(8) جمعة إسماعيل العياط، مصدر سبق ذكره، ص95

(9) سعد غالب ياسين، مصدر سبق ذكره، ص92

(10) أميمة السيد محمد الشوا، مصدر سبق ذكره، ص61.

(11) حليس عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص42..

(12) حسين مصطفى هلالي، مصدر سبق ذكره، ص10.

(13) عبد الفتاح احمد، شرح قوانين الكمارك، دار الكتب والوثائق المصرية، الاسكندرية 2003، ص318.

(14) جلال فاروق الإسنوي، مصدر سبق ذكره، ص134.

(15) سعد غالب ياسين، مصدر سبق ذكره، ص110.

(16) عبد الحسين، محمد علي، 2022، ص60.

(17) احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات القانونية، دار الكتاب المصري، ط 2، القاهرة، 2003، ص131)

(18) وزارة المالية – الهيئة العامة للكمارك، قانون الكمارك رقم (23) لسنة 1984 وتعديلاته، بغداد، ص12-14.

(19) د.حسن بوسقيعة، المنازعات الكمركية، ط5، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص7.

(20) د.حسن بوسقيعة، المصدر السابق، ص9

(21) رامز شعبان، النظرية العامة للجريمة الكمركية، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص38.

(22) تقرير هيئة النزاهة العراقية: واقع الفساد في المنافذ الحدودية، 2022.

(23) عبد الله، سامي محمود، الجرائم الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد الوطني، بغداد: دار الجامعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2019، ص55–63.

(24) Al-Jubouri, Mohammed. Customs Fraud and Economic Stability in Iraq Journal of Economic Studies, Vol. 12, No. 3, 2020, pp. 77–89.

(25) منظمة الكمارك العالمية WCO، تقرير مكافحة التهريب 2021.

(26) تقرير وزارة المالية، هيئة الكمارك العامة، تقرير التحليل الكمركي السنوي، بغداد: قسم الدراسات والتخطيط، 2021،ص21–38.

(27) وزارة المالية – الهيئة العامة للكمارك، قانون الكمارك رقم (23) لسنة 1984 وتعديلاته، بغداد، ص10–14.

(28) World Customs Organization, Illicit Trade Report, Brussels: WCO Publications, Edition 2021, pp. 32–45.

(29) وزارة المالية – هيئة الكمارك العامة، تقرير التحليل الكمركي السنوي، بغداد: قسم الدراسات، 2021، ص21–38.

(30) Al-Jubouri, Mohammed. Customs Fraud and Economic Stability in Iraq, Journal of Economic Studies, Vol. 12, No. 3, 2020, pp. 77–89.

(31) عبد الله، سامي محمود. الجرائم الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد الوطني، بغداد: دار الجامعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2019، ص55–63.

(32)World Customs Organization, Customs Risk Management Guidelines, Brussels: WCO Training Series, 2020, pp. 14–29.

(33) منظمة الكمارك العالمية WCO، HS Classification Guideline، بروكسل، طبعة 2021، ص7–18.

(34) عبد الحسين، محمد علي، الرقمنة والإدارة الكمركية في العراق، ط2، دار الرافدين، بغداد، 2022، ص52.

(35) هيئة الكمارك العامة، النشرة الإحصائية للرقابة الكمركية، بغداد، 2024، ص58.

(36) الشمري، ماجد حسين، أثر التحول الرقمي في مكافحة الفساد الإداري في العراق، دار العلوم الإدارية، بغداد، 2023، ص101.

(37) Khalaf, Sami M., E-Government and Anti-Corruption in Iraq, Journal of Administrative Studies, Vol. 11, No. 2, 2023, p. 92.

(38) Hassan, Layla S., Digital Authentication and Customs Governance in Developing Economies, Springer, Berlin, 2022, p. 107.

(39) الحسيني، زينب عبد الرضا، 2021، ص85.

(40) ديوان الرقابة المالية، تقرير الأداء المالي السنوي لعام 2023، بغداد، 2024، ص119.

(41) هيئة الكمارك العامة، مصدر سبق ذكره، ص62.

(42) بدر الدين العالي، دور إدارة الكمارك في مكافحة التهريب بالمغرب، رسالة لنيل درجة الدبلوم العالي في القانون العام، تخصص التدبير المالي والاداري المعمق، 2008، ص123.

(43) آمال عبد الرحيم عثمان، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص54.

(44) مرسوم رقم 995-07-2 الصادر في 2008/10/23 بشأن اختصاصات وتنظيم الاقتصاد والمالية كما وقع تغييره وتنظيمه.

(45) مصطفى معتبر، الاستراتيجية الكمركية في مكافحة التهريب، مقال منشور بالموقع الإلكتروني لمجلة المنار الدراسات القانونية والإدارية https://revuealmanara.com

(46) آمال عبد الرحيم عثمان، مصدر سبق ذكره، ص55.

(47) المصدر نفسه.

المصادر

المصادر العربية

اولاً: الكتب القانونية

1- أحمد فتحي سرور، الوسيط في الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980.

2- أحمد، محمد، التحول الرقمي في الكمارك المصرية، ط2، القاهرة، 2021.

3- آمال عبد الرحيم عثمان، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.

4- عبد الله، سامي محمود. الجرائم الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد الوطني، بغداد: دار الجامعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2019.

5- بن سعيد، علي، الرقمنة في الإدارة الكمركية الجزائرية، ط1، الجزائر، 2020.

6- التحول الرقمي تاريخ الاطلاع: ٢٢/٤/٢٠٢٤، متاح على رابط: https://aws.amazon.com

7- الحسيني، زينب عبد الرضا، الإدارة الإلكترونية في المنافذ الحدودية العراقية، ط1، جامعة بغداد، 2021.

8- حفيظ بن محمد لمحماوي صافي، المنازعات الكمركية الزجرية على ضوء العمل القضائي الجزائري، ط1، 2017.

9- ديوان الرقابة المالية، تقرير الأداء المالي السنوي لعام 2023، بغداد، 2024.

10- رمسيس بهنام، النظرية العامة للقانون الجنائي، الاسكندرية، 1971.

11- الشمري، ماجد حسين، أثر التحول الرقمي في مكافحة الفساد الإداري في العراق، دار العلوم الإدارية، بغداد، 2023.

12- عبد الحسين، محمد علي، الرقمنة والإدارة الكمركية في العراق، ط2، دار الرافدين، بغداد، 2022.

13-علي حسين الخلف وسلطان الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، مطبعة الرسالة، الكويت، 1982.

14-محمد أحداف، شرح قانون المسطرة الجنائية الجديد، ج1، مطبعة وراقة سجلماسة 2010-2011

15-محمد تجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، مصر 1982.

16-محمد علي، الدقاق الغرامة الجنائية في القوانين الحديثة، مطبعة العاني، بغداد، 1957.

17-محمد نجيب السيد، جريمة التهريب الكمركيي في ضوء الفقه والقضاء، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1992.

18-هيئة الكمارك العامة، النشرة الإحصائية للرقابة الكمركية، بغداد، 2024.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

1. فريال فراح، الاصلاحات الكمركية كاداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، الجزائر، 2018.
2. بدر الدين العالي، دور إدارة الكمارك في مكافحة التهريب بالمغرب، رسالة لنيل درجة الدبلوم العالي في القانون العام، تخصص التدبير المالي والاداري المعمق، 2008.
3. عادل العلاوي، تحريك الدعوى العمومية في ضوء المحاضر الكمركية، رسالة لنيل درجة الدبلوم المتخصص المهن الفضائية والقانونية، جامعة محمد الخامس – السويس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب، 2011.
4. محمد الشريف بنخي، المنازعات الكمركية بالمغرب بين ازدواجية القضاء ووحدة القانون الكمركيي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، المغرب، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2015-2016.
5. عبد اللطيف بوعلام، المنازعات الزجرية في القانون الكمركيي الجزائري، رسالة لنيل الماستر في قانون الاعمال والمقاولات جامعة محمد الخامس السويسي 2008/2007.

ثالثاً: الدوريات والمجلات

1. اسامة غزلاني، دور استخدام التبادل الالكتروني للبيانات ورمز الاستجابة السريعة لمعالجة التصريحات المفصلة في تسريع عملية الكمركة، مجلة اضافات اقتصادية، المجلد06، العدد02، جامعة قالمة، الجزائر، 2022.
2. اكري احميد، المسؤولية الجنائية عن فعل الغير في الجرائم الاقتصادية، مقال منشور بمجلة القضاء والقانون، العدد138، فبراير، 1988.
3. خالد شهيم، مظاهر عيوب المشروعية الإدارية في مجال الشؤون الكمركية بالمغرب، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد20، 2023.
4. عبد الرزاق بالفتحي، المنازعات الكمركية الزجرية، مجلة المحاكم الجزائرية عدد 87، مارس ابريل، ج1، 2001.
5. عبد المنعم الإدريسي، واقع وآفاق السياسة الجنائية، مقال منشور بمجلة ندوات محاكم فاس، العدد الخاس، 2007.
6. لواتي خاتمة خالد رجم، مثال ابتسام منقوري، الثقافة الرقمية كأحد دعائم التحول الرقمي، دراسة نظرية المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية الجزائر: المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ٢٠٢٢م.
7. مصطفى معتبر، الاستراتيجية الكمركية في مكافحة التهريب، مقال منشور بالموقع الإلكتروني لمجلة المنار الدراسات القانونية والإدارية https://revuealmanara.com

رابعاً: المواد القانونية

1. المادة (28) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل.
2. المادة (91) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل.
3. المادة (19) من قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969.
4. منظمة الكمارك العالمية WCO، HS Classification Guideline، بروكسل، طبعة 2021.

5. وزارة المالية – الهيئة العامة للكمارك، قانون الكمارك رقم (23) لسنة 1984 وتعديلاته، بغداد.
6. وزارة المالية، هيئة الكمارك العامة، تقرير التحليل الكمركي السنوي، بغداد: قسم الدراسات والتخطيط، 2021.

المصادر الاجنبية

1. Al-Jubouri, Mohammed. Customs Fraud and Economic Stability in Iraq Journal of Economic Studies, Vol. 12, No. 3, 2020.
2. Bensalem, Fatiha, *E-Government in Algerian Customs*, Journal of North African Administrative Studies, Vol. 5, 2021.
3. El-Sayed, Hossam, *Digital Customs Management in Egypt*, International Journal of Public Administration, Vol. 12, 2022.
4. Hassan, Layla S., *Digital Authentication and Customs Governance in Developing Economies*, Springer, Berlin, 2022.
5. Khalaf, Sami M., *E-Government and Anti-Corruption in Iraq*, Journal of Administrative Studies, V47ol. 11, No. 2, 2023.
6. World Customs Organization, Customs Risk Management Guidelines, Brussels: WCO Training Series, 2020.
7. World Customs Organization. Illicit Trade Report, Brussels: WCO Publications, Edition 2021.